التقرير الختامي لحلقة نقاش لتطوير التعليم العالي في الجماهيرية العظمى

المدرج الأخضر
جامعة الفاتح 2-2003/11/4ف

انطلاقاً من أن من أهم وظائف التعليم العالي التدريس وخدمة المجتمع و إنتاج المعرفة وتنمية الموارد البشرية ونقل وتوطين وإبداع التكنولوجيا وتطويرها بما يخدم مجتمع الحاضر ويسهم في بناء مجتمع المستقبل، مجتمع العلم والمعرفة والتقنية والتواصل والحوار، يضاف إلى ما سبق فإن التعليم في الجماهيرية العظمى حقق تقدماً كمياً ونوعياً ملحوظاً وبارزاً، وكأي تعليم في البلاد النامية فإن التعليم العالي في الجماهيرية يواجه عبر مسيرة تطوره تحديات أفرزتها عوامل داخلية تتمثل في الطلب الاجتماعي المتزايد عليه، وعوامل خارجية تتمثل في النمو السريع للمعرفة والتكنولوجيا وحركة البحث العلمي، وأمام هذين النوعين تبدو الحاجة ماسة وضرورية لإعادة النظر في التعليم العالي خاصة من حيث جودته وقدرته على إنتاج المعرفة وخدمة المجتمع وأهدافه المستقبلية، ومن حيث آليات عمله ووسائل تحقيق أهدافه.

وبالنظر إلى هذه المعطيات والرؤى المستقبلية لدور التعليم في النهوض بمجتمع اليوم وبناء مجتمع الغد وتحقيق أهدافه دعت النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي لعقد حلقة نقاش عملي، وانتظمت هذه الحلقة النقاشية بالمدرج الأخضر بجامعة الفاتح بطرابلس من 2 إلى 4 من شهر الحرث (نوفمبر) 2003ف. لقد افتتحت هذه الحلقة النقاشية على تمام الساعة العاشرة من مساء يوم الأحد 8 من شهر رمضان المبارك 1334و.ر. الموافق 2 من شهر الحرث 2003ف. وبحضور:

- الأخ / الأمين المساعد لشئون الخدمات باللجنة الشعبية العامة.
- الأخ / أمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط.
- الأخ / المفتش العام للتعليم في الجماهيرية العظمى.
- الأخ / نقيب أعضاء هيئة التدريس الجامعي.

كما حضرها جمع غفير من الأخوة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية والكثير من المختصين والخبراء من الهيئات والمؤسسات الشعبية في الجماهيرية وكذلك جمع من المهتمين بقضايا التعليم والتنمية في الجماهيرية، لقد ناقشت هذه الحلقة النقاشية المحاور التالية:

<u>المحور الأول: الأداء الأكاديمي للتعليم الجامعي</u> وتتضمن الموضوعات التالية:

1. البيئة التعليمية الجامعية.
2. التعليم العالي والمستجدات العلمية والتقنية العالمية.
3. التعليم العالي من أجل إنتاج المعرفة.

المحور الثاني: إدارة التعليم العالي وتتضمن الموضوعات التالية:

1. الإدارة التعليمية.
2. التعليم العالي التشاركي.
3. التشريعات المنظمة للتعليم العالي.
4. المراقبة والإشراف على منظومة التعليم العالي.
5. اقتصاديات التعليم العالي.

المحور الثالث: الإشكاليات والمؤثرات على التعليم العالي: وتتضمن الموضوعات التالية:

1. إشكاليات التعليم العالي.
2. المؤثرات الخارجية التي تواجه التعليم العالي، مثل التراكم المعرفي، وتقنية المعلومات، والمنافسة الدولية.
3. المؤثرات الداخلية التي تواجه التعليم العالي، مثل تدفق الطلاب، تمويل التعليم العالي، تطور البنية التعليمية.

هذا وعلى مدى ثلاثة أيام عرضت ورقات عمل وقدمت مداخلات في إطار هذه المحاور وجرى نقاش وحوار مستفيض ومعمق حولها، ومن خلال ذلك توصلت هذه الحلقة الحوارية إلى أن هناك ***ضرورة إستراتيجية لتطوير التعليم العالي في الجماهيرية وتحديث آليات عمله وبرامجه المختلفة***، وذلك ليقوم بدوره الفعال في المحافظة على إنجازات ثورة الفاتح العظيم، ويسهم في بناء مجتمع المستقبل، مجتمع التنمية والرفاهية للجميع. إن قيام التعليم العالي بهذا الدور الحضاري في المجتمع الليبي يتطلب بالضرورة ***إنتاج المعرفة وتجديد وتجويد العلمية التعليمية***، وذلك حتى تتحول الجامعات إلى مراكز للبحث العلمي وتقديم الاستشارات العلمية والفنية التي يحتاجها المجمع الليبي في حركته الدءوبة

لبناء مجتمع عصري مؤسس على العلم والمعرفة الثقافة والاتصال والتواصل وبذلك يتم الترابط والتفاعل بين العلم والتقنية اللذان تنتجهما الجامعات من جهة ومؤسسات التنمية والعمل والبناء الحضاري من جهة أخرى، وهذا الدور الذي حددته هذه الحلقة الحوارية يتطلب من الجامعات الليبية رسم ***وتحديد برنامج عملي مستقبلي*** يمكن ***تحديد ملامحه في التوجهات التالية:***

أولا: ضرورة صياغة فلسفة واضحة الأهداف والغايات للتعليم العالي، وتجمع بين الإعداد العلمي والمهني والإعداد الثقافي والاجتماعي للطالب ومراعاة معالجة القضايا التي تؤثر في المجتمع ونموه وتطوره المرغوب.

ثانياً: يتطلب تطور وتحديث نظام التعليم العالي في الجماهيرية وضع ***خطة وطنية إستراتيجية*** لها ميزانية وإدارة ومدى زمني، وتعالج هذه الخطة الاختناقات والصعوبات وتقدم الحلول العملية المناسبة لها وعلى الأخص تعمل هذه الخطة على:

1. تطوير وتجديد وتجويد العلمية التعليمية والتصدي ***لتدني المستوى التعليمي الذي يهدد مستقبل المجتمع ونموه المرغوب.***
2. إنتاج المعرفة ونشرها بين الجماهير وزيادة حركة الوعي العلمي والثقافي بين مختلف شرائح المجتمع.
3. الحفاظ على الدور الحضاري للجامعات.
4. استناد الالتحاق بالجامعات على معايير القدرة العملية والكفاءة والمثابرة، وهذا يتطلب تغيير النظرة للقبول في التعليم الجامعي على أنه حق فقط للقادرين عليه علمياً وفكرياً من جميع الفئات الاجتماعية وذلك حفاظاً على المستوى العلمي وحفاظاً على موارد المجتمع الثمينة.

5. تعزيز وتدعيم التجديد في العملية التعليمية واعتماد ***منهج تداخل التخصصات*** والجمع بينها بما يخدم التنمية في المجتمع، ويخدم هدف ***إنتاج المعرفة***.
6. تعزيز البحث في كل فروع المعرفة بما في ذلك العلوم الاجتماعية والإنسانية والآداب والفنون وتشجيع البحوث والدراسات التي تعالج الآثار الاجتماعية والثقافية للتقدم التقني في العصر الحديث، والدراسات التي تبنى الشخصية الحضارية للمجتمع والتي تعالج مشاكل الأصالة والمعاصرة والقديم والجديد والماضي والحاضر.
7. تعزيز الترابط والتكامل والتفاعل بين المناهج الدراسية وبرامج ومشروعات البحث العلمي للجامعات وبما يخدم احتياجات المجتمع الليبي في مسيرة تطوره وتقدمه المرغوب ويسهم في إيجاد حلول عملية للتحديات والصعوبات الناتجة عن الانتقال للعصر الحديث.
8. تعزيز دور التعليم العالي في تكوين الشخصية الاجتماعية والثقافية للطالب وإعداده وتأهيله علمياً ومهنياً لسوق العمل المحلية والإقليمية والدولية، فالتوازن والجمع بين الدور ***الثقافي الإنساني والدور العلمي المهني في المناهج الدراسية*** أمر ضروري لتكوين إنسان عصري قادر على ***العمل والعطاء والتعايش مع الآخرين في وطنه وفي العالم الخارجي.***
9. وضع البرامج الدراسية المتطورة لتنمية قدرات الطلاب على ***التفكير الإبداعي وتحليل المشكلات*** والإسهام في إيجاد حلول لها، والقدرة على ***العمل الجماعي***، وتربية الطلاب على روح الانضباط والمواظبة الإيجابية البناءة التي تحترم الآخرين وتراعي حقوقهم.
10. تجديد التقنيات التربوية واستخدام ***أساليب جديدة للامتحانات وتقييم الطلاب***، وإعطاء أهمية للنشاط العملي والإبداعي، والمحافظة على المستوى العلمي وتنمية قدرات البحث والتحليل والاكتشاف والابتكار والإبداع.

ثالثا: مراجعة مناهج التعليم العالي بما يجعلها مرتبطة بتطور ***العلم الحديث ونظرياته وتقنياته المعاصرة،*** ومرتبطة في ذات الوقت ***باحتياجات الطالب*** والمجتمع على حد سواء.

رابعاً: إعداد أعضاء هيئات التدريس وتأهيلهم لتولي مهام ***التدريس الجامعي والبحث العلمي وإنتاج المعرفة،*** والإسهام في التقنية المتطورة المناسبة لاحتياجات المجتمع الليبي وتحقيق المزيد من النمو والتقدم في مختلف مجالات حياته، وهذا ولا شك يتطلب إعداد برامج للتعليم المستمر والتدريب أثناء الخدمة لأعضاء هيئة التدريس وتطوير وتجديد وتحديث برامج الدراسات العليا لإعداد وتأهيل أستاذ المستقبل لعلم ومهن المستقبل.

خامساً: دعم الجامعات مادياً وتقنياً بما يساعد على تحديثها وتطوير مرافقها وتطوير بيئة جامعية ومناخ علمي يساعد على تحسين الأداء الأكاديمي للجامعة، والذي سيؤدي بدوره إلى تحقيق ***هدف إنتاج المعرفة، وبناء مجتمع المعرفة.***

سادساً: تطوير وتحديث الإدارة التعليمية الجامعية بما ينقلها من ***إدارة تسيير إلى إدارة تطوير*** لكل عناصر العلمية التعليمية، والاهتمام بشكل خاص ***بالقيادات الجامعية والمرافق التعليمية، وتطوير البيئة الجامعية المتكاملة*** التي يجد فيها الطالب والأستاذ الشروط اللازمة للتعليم والتعلم والبحث العلمي وإنتاج المعرفة.

سابعاً: تحديد ***تسلسل الصلاحيات الإدارية*** ومراعاة الأقدمية وتحديد دور العناصر المشاركة في الحياة الجامعية من الطلاب والأساتذة والموظفين والفنيين، والهيئات الأخرى ذات العلاقة بالحياة الجامعية وتسييرها واحل المشكلات التي تعترضها في عملها اليومي.

ثامناً: معايرة الجامعات، بما في ذلك مؤسسات التعليم التشاركي، طبقاً للمعايير المستمدة من الخبرات الإقليمية والدولية، وإخضاع فتح المؤسسات التعليمية الأهلية والتشاركية العليا لشهادة صلاحية تصدر من مجلس أو هيئة للتعليم العالي في الدولة.

تاسعاً: تنويع وتحديد أساليب وطرق التدريس بحيث يتحول الطالب من دور المستمع والمتلقي إلى دور إيجابي وفعال في عملية تعليمية وتحصيله العلمي، وذلك عن طريق مشروعات البحث العلمي وأسلوب حل المشكلات وتطوير نمو المشروع العلمي، والعمل العلمي الميدان، ويظل دور الأستاذ التوجيه والإرشاد العلمي.

عاشراً: إعطاء المزيد من الاهتمام لبرامج الدراسات العليا مادياً وتقنياً وتجديد وتنويع برامجها وتخصصاتها بما يخدم إنتاج المعرفة، ويخدم بناء وتكوين رأس مال علمي وثقافي في البلاد.

حادي عشر: الاستعانة ***بشبكات المعلومات وقواعد المعلومات المتطورة*** في الحصول على الدراسات والبحوث ونتائجها وتوظيفها في أغراض البحث العلمي وإنتاج المعرفة وهنا لابد من ربط الجامعات الليبية، ومراكز وهيئات البحث العلمي بشبكة وطنية للمعلومات وتطوير وسائل الاتصال بين الجامعات ومؤسسات التنمية والعمل الإنمائي في المجتمع.

ثاني عشر: تؤكد هذه الحلقة الحوارية على ضرورة اتخاذ خطوات عملية لوضع هذا البرنامج الذي وصلت إليه موضع التنفيذ، وأهم هذه الخطوات ما يلي:

1. إنشاء مجلس أعلى للجامعات.
2. إعادة النظر في قانون تنظيم الجامعات بحيث يراعى المفاهيم والمقترحات والتوصيات والتي طرحت في هذه الحلقة الحوارية.
3. تشكيل لجنة لدراسة وتحديد الوسائل الضرورية لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ.
4. اقتراح آلية لربط نشاطات التعليم العالي والبحث العلمي بالمجتمع واحتياجاته، وتوسيع وإثراء وإغناء قاعدته المعرفية والثقافية، ونشر الوعي العلمي والثقافي بين مختلف فئات المجتمع.

النقابة العامة

لأعضاء هيئة التدريس الجامعي

1371/11/4و.ر